جـــامعة المـرقـــب

المجـلـة العـلـمية

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

مجلة علمية محكمة تحت مسمى (مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى)

منشورات كلية التربية البدنية – جامعة المرقب

الموقع الإلكتروني

HTTP://SSJ.ELMERGIB.EDU.LY

العدد الثامن

(ديسمبر) 2021- 2022 م

هيئة التحرير

م			
	دكتور / ميلود عمار النفر	عميد الكلية	رئيس التحرير

اللجنة العلمية المحلية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. مفتاح محمد ابوجناح	المرقب	رئيساً
2	د. خالد محمد الكموشي	المرقب	عضوا
3	د. عبد الحكيم سالم تنتوش	الجبل الغربي	عضوا
4	د. زياد سويدان	الزاوية	عضوا
5	د. عمران جمعة تنتوش	الجفارة	عضوا
6	أ. هشام رجب عباد	المرقب	عضوا
7	أ. محمد علي زائد	المرقب	عضوا

اللجنة العلمية الدولية

1	د. جمال بكباي	الجزائر	عضوا
2	د. سامية شينار	باتنة1/ الجزائر	عضوا
3	د. سامية ابريعم	العربي بن مهيدي ام البواقي / الجزائر	عضوا
4	د. يزيد شويعل	الدكتور يحي فارس المدية / الجزائر	عضوا
5	د. رضوان بلخيري	العربي التبسي تبسة / الجزائر	عضوا
6	د. مسعودي ظاهر	زيان عاشور جلفة / الجزائر	عضوا
7	د. عبد السلام مقبل الريمي	اليمن	عضوا

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. سعيد سليمان معيوف	طرابلس	رئيساً
2	د. سليمان الصادق الامين	الجفارة	عضوا
3	د . صبري عمران	الزقازيق / مصر	عضوا
4	د. فتحي البشيني	روسيا	عضوا
5	د. محمد جابر	المرقب	عضوا

ملاحظة

كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

2022م

التعليمات الخاصة بنظم النشر مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

طبيعة المواد المنشورة

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة لكافة المتخصصين لنشر إنتاجهم العلمي في مجال علوم الرياضة والتربية البدنية والعلوم الأخرى، الذي تتوافر فيه الأصالة والجدية والمنهجية العلمية.

وتقوم المجلة بنشر المواد التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية وتقبل المواد في الفئات التالية:

- البحوث الأصيلة.
- المراجعات العلمية.
- تقارير البحوث.
- المراسلات العلمية القصيرة.
- تقارير المؤتمرات والندوات.

اللائحة التنظيمية:

1- أن تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2--تصدر كلية التربية البدنية جامعة المرقب مجلة علمية تسمي (مجلة التربية الرياضية – والعلوم الأخرى) .

3--تصدر المجلة بصفة دورية كل-6 أشهر من كل عام.

أهداف المجلة:

1-المشاركة في تشجيع حركة البحث العلمي.

2-تحقيق إضافة جديدة على الساحة العلمية في المجالات الرياضية.

3--نشر وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية الرياضية.

سياسة النشر:

1- تختص المجلة بنشر الأبحاث والمقالات العلمية في المجالات الرياضية والتربية البدنية والعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي والأبحاث التربوية والعلوم الأخرى المرتبطة بها.

2--يسمح بالاشتراك في المجلة بالأبحاث أو المقالات التي يجريها أو يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعة والمعاهد العلمية ومراكز وهيئات البحث العلمي في ليبيا وخارجها.

3--تنشر الأبحاث في المجلة وفق الأسبقية دورها بعد تحكيمها وإعدادها في شكلها النهائي وفق شروط النشر والقواعد التي تقررها المجلة.

4- جميع الأبحاث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر وإذا تمت الموافقة على نشرها فإن لهيئة التحرير الحق في نشرها في الوقت الذي تراه مناسباً.

5--يخضع ترتيب الموضوعات في المجلة لاعتبارات فنية.

شروط ومعايير النشر:

1- تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2- يقدم الباحث أصل + نسخة على CD +ثلاثة نسخ مطبوعة وعلى وجه واحد فقط وعلى ورق كوارتر مقياس 4A مع ضرورة ترك الصفحات بدون ترقيم.

3- تتضمن الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين ووظائفهم.

4- يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 20 صفحة وفي حالة الزيادة عن 20 صفحة يتم دفع مبلغ خمسة دنانير عن كل صفحة.

إجراءات التحكيم:

1- تلتزم لجنة المجلة بإشعار الباحث بوصول بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير.

2- تتم مراجعة البحوث المقدمة بصورة مبدئية من هيئة التحرير لتقرير مدى صلاحيتها وتمشيها مع سياسة المجلة ويمكن تبعا لذلك استبعاد بعض البحوث وعدم إرسالها للتحكيم مع ضرورة إبلاغ صاحب البحث بذلك.

3--يحال البحث للتقييم من قبل ثلاثة من الأساتذة المحكمين أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للتربية البدنية في ليبيا.

4--تحال البحوث المقدمة للنشر إلى المحكمين في آن واحد وترفق مع البحث استمارة التحكيم ليقوم كل محكم بملء هذه الاستمارة خلال فترة محددة.

5- تعتمد قرارات المحكمين بالأغلبية من حيث القبول أو الرفض من قبل هيئة التحرير.

6- تقوم لجنة المجلة بإبلاغ أصحاب البحوث بإجازة بحثهم، ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية بناءاً على توصية المحكمين قبل إجازة البحث للنشر

7--تلتزم المجلة بالسرية التامة بالنسبة لعملية التحكيم وأسماء المحكمين.

قواعد عامة:

- تقبل البحوث من خارج ليبيا.

- تسديد الرسوم تحدد من قبل هيئة التحرير أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

شروط كتابة البحوث:

1- تكتب البحوث المقدمة للمجلة على ورق حجم.4A .

-2- بالنسبة للهوامش تراعى الشروط التالية:

- من أعلى 3.5 سم ومن باقي الجوانب 3 سم.

- خط العنوان الرئيسي للبحث SakkalMajalla حجم. **Bold** 20 .

- خط الكتابة العربي SakkalMajalla حجم 14 عادي وتأخذ أسماء الباحثين والعلماء..**Bold**

- خط الكتابة الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 12 .

- خط العناوين Simplified Arabic حجم 16 Bold والعناوين الصغيرة **Bold** 14.

- خط العناوين الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 16 .

3- بالنسبة للجداول تكون مفتوحة من الجانبين ومسطرة تحديداً مفردا أما بداية ونهاية الجدول فيكون التحديد مزدوجاً .

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين محمداً النبي الأمين وعلى آلة وصحبه أجمعين..... وبعد.

إنه ليسعدني نيابة عن مجلس الكلية أن أقدم **العدد الثامن (ديسمبر2021-2022م)** من المجلد الأول العدد الثامن من مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى الصادرة من كلية التربية البدنية – جامعة المرقب في صورتها الجديدة لتسهم بجهد وافر في النشر العلمي في مختلف أنشطة التربية الرياضية والبدنية والصحية والفنية والترويحية وبعض العلوم الأخرى المرتبطة باعتبارها رائدة المجلات العلمية المتخصصة على مستوى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بدولة الليبية إيمانا برسالة الجامعة في هذا الصدد مراعية اتسام محتوى المجلة بالتجريب والتطوير والتطبيق في ظل أهداف الجامعات الإقليمية الأمر الذي أصبح ضرورة ملحة في عالم سريع التغيير بابتكارية التكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل، حيث حقق العلم وثبة كبيرة في كل المجالات وكان للتربية البدنية نصيبا من هذا التقدم حيث لعب طموح علماؤها دوراً أساسياً في الاعتماد على علوم حديثة ليكون منها المنطلق للتقدم.

وقد آلت كلية التربية البدنية بالجامعة على تطوير هذه المجلة حتى تصل إلى المستوى اللائق بالجهد الذي تبذله للنهوض بها بين الجامعات الليبية والعربية والعالمية.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجميع من أسهموا في ظهور المجلة سواء بالنقد البناء أو تقديم المقالات والبحوث والتراجم العلمية ونتوجه إليهم جميعاً لطلب المزيد من التعاون حتى نصل بهذه المجلة إلى المستوى العلمي والفني المتكامل في مجالات أنشطة التربية الرياضية والصحية والتربوية.

عميد الكلية
ورئيس هيئة التحرير
د: ميلود عمار النفر

الآثار الاجتماعية للمخدرات على الشباب الليبي

تعاطي المخدرات بين الشباب الليبي

أ. فرج نجم الدين الحراري

أ. موسى أحمد موسى

مقدمة:

المخدرات هي الآفة الخطيرة القاتلة التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة في كافة المجتمعات بشكل عام، ولقد شهد المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة تغيرات في سلوكيات الشباب، تمثلت في انحرافهم وارتكابهم للعديد من الجرائم مثل السرقة والقتل وحمل السلاح بين الشباب بشكل كبير وتعاطي المخدرات، كل هذا انعكس على بنية المجتمع وقيمه ونظم معيشته.

وقد شغلت هذه الظاهرة الاخصائيين المتخصصين في مجالات التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، فهؤلاء يعكفون على دراسة أبعاد هذه الظاهرة للتعرف على أسبابها والحد من انتشارها وتشخيص آثارها ونتائجها ثم تحديد أنواع العلاج وإيجاد مختلف الحلول الممكنة لها.

إن المواد المخدرة أياً كان نوعها هي مواد ذات خطورة كبيرة، وأضرارها المباشرة وغير المباشرة تشل المجتمع وتضر بأخلاقه واستقراره وأمنه، وتمثل الخطر الداهم الذي يفتك بأجساد البشر، فهي تشكل تهديداً خطيراً لمجتمعنا الليبي، نظراً لأخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ولارتباطها بالعديد من أنماط الاجرام والعنف والفساد، والمخدرات من أكبر الكوارث التي أثرت على مجتمعنا العربي الإسلامي بشكل عام وعلى مجتمعنا الليبي وما يمر به من أزمات المتمثلة في الضعف الأمني وانتشار السلاح، وتعتبر أشد خطراً وأكثر تدميراً وفتكاً من الأوبئة والحروب.

ولذلك سوف يتم توضيح أثر هذه الظاهرة على الشباب الليبي، من خلال توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالمواد المخدرة، وكذلك تاريخ ظهور المخدرات وسوء استعمالها وتصنيفاتها المختلفة، وحكم تناول المخدرات في الشريعة الإسلامية، وأسباب انتشار المخدرات في المجتمع الليبي، والأضرار المترتبة على ذلك، وموقف القانون الليبي من هذه الظاهرة، والأسباب المختلفة للوقاية من انتشار هذه الظاهرة وعلاجها.

تعريف الشباب بخطورة هذه الأفة والتركيز على دور الأسرة الحيوي في هذا المجال ونشر التوعية بخطورة إساءة استخدام المواد المخدرة في المؤسسات التعليمية وتنمية الوازع الديني والأخلاقي لدى كافة أفراد المجتمع، وتوضيح القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة المتعلقة بالمخدرات أو بالعقوبات المرتبة على ارتكاب جرائمها، وأيضاً الكشف عن أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن تعاطي المخدرات والتعرف على مدى علاقة التفكك الأسري بتعاطي المخدرات.

أما عن أهمية الموضوع فتتجلي في التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى انحراف العديد من الشباب من خلال تعاطيهم للمخدرات.

أولاً: مفهوم المخدرات:

1- تعريف المخدرات من الناحية للغوية:

يتقارب مفهوم المخدر مع مفهوم المفتر، فقد ورد في لسان العرب الفتر بمعنى الضعف، وفتر فتوراً لانت مفاصله وضعفت، وفي المصباح المنير جاءت كلمة الخدر بمعنى الاسترخاء وخدر العضو استرخ فلا يطيق الحركة.(1)

2- المخدرات:

هي مجموعة من المركبات التي يتم تحضيرها واستخلاصها من نباتات طبيعية مثل أوراق النباتات التي يستخلص منها الحشيش، والخشخاش الذي يستخلص منه الأفيون، ونباتات الكوكا التي يستخلص منها الكوكايين وغيرها من النباتات الأخرى. (2)

3- التعريف القانوني للمخدرات:

هي مجموعة من المواد الطبيعية المصنعة تؤثر على النشاط الجسدي والفكري للإنسان، ويحظر تناولها أو زراعتها أو تصنيعها أو الاتجار بها إلا لأغراض يحددها القانون وبواسطة جهاز مرخص له بذلك. (3)

ثانياً: لمحة تاريخية حول ظهور المخدرات وسوء استعمالها:

تشير دراسات عديدة إلى أن ظاهرة تعاطي المخدرات والمسكرات قد عرفت في المجتمعات والحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والرومانية واليونانية والصينية والعربية وغيرها.

ويقال أن الفراعنة هم أول من عرف المخدرات، وكان أهمها المخدرات المشتقة من نبات الخشخاش والقنب، ولكن استعمال هذه النباتات وما يشتق منها من المخدرات كان مقصوراً على مجالات بعيدة عن الادمان، حيث كانت تستعمل في مجال الطب، فالأفيون مثلاً كان يستخدم لعلاج أمراض العيون وعلاج الآم الجسد.

وقد عرف العرب الخمر في الجاهلية قبل الاسلام، ثم بعد ذلك عرفت أنواع أخرى من غير الخمر وهو ما يسمي بالمخدرات مثل الحشيش وغيرها، ويذكر الباحثون أنه دخل الى الجزيرة العربية وبعض الدول العربية الأخرى عن طريق الغزوات التي تعرضت لها الجزيرة العربية، حيث اختلطت حضارة العرب بالحضارات الأخرى مما كان له الأثر في ترويج انتشار هذه المخدرات في عالمنا العربي والإسلامي، وان كانت في البداية تستعمل لبعض الأعراض الطبية ثم أسيء استعمالها من قبل بعض الشباب حتى وصلوا إلى الإدمان عليها.

---

(1) عبد السلام بشير الدويبي، سلسلة علمية تصدرها لجنة متخصصة، ط1، ص43.

(2) رمضان محمد القذافي، الصحة النفسية والتوافق، دار الرواد، ط1، 1992، ص144.

(3) محمد زيد، آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان، دار الأندلس للطباعة، 1988، ص19.

وعلى الرغم من الأضرار التي تسببها المخدرات على الإنسان فإن المدمنين يصرون على تناولها وعدم تركها لأنها سيطرت على عقولهم، فتجدهم يتمنون تركها ولكن لا يستطيعون.

إذاً إساءة استعمال الكحول والمخدرات يعتبر جزءاً من تاريخ البشرية فمنذ تسعة الاف سنة قبل ميلاد المسيح عليه السلام تقريباً عرفت الحضارة السومرية بعضاً من خصاص التحذير في نبات الأفيون، وفي أنحاء مختلفة من العالم عرفت المخدرات الطبيعية لدى أهل الصين والهند والروم، وكان أهل منطقة القوقاز يتعاطون المخدرات بكثرة قبل حروبهم، حيث كانوا يتوهمون أنها تعطيهم شعوراً بالقوة والاندفاع نحو أعدائهم.(1)

ومع بداية القرن العشرين والتطور العلمي الذي صاحبه، بدأ العلماء يدركون أن تعاطي الكحول من العوامل الأساسية على الإدمان، وبدأت الجهود تبذل في الغرب للحد منه ومنع بيعه إذا أمكن، وبالفعل صدر قانون يمنع بيع الخمر في أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن جرائم إنتاج توزيع الخمور بصورة غير شرعية قد زاد بصورة مثيرة مما أدي إلى التراجع عن هنا القانون في عام 1933م، ونظراً لغياب البحوث عن الآثار طويلة المدى لهذه المركبات لم يكن أحد يعرف أخطارها، وخاصة بعد معرفة أثارها الإيجابية كتسكين الألم، ولقد زاد معدل اقبال المجتمعات الغربية على تعاطي الكحوليات والمخدرات خلال القرن التاسع عشر وذلك لسببين:(2)

1- جلبت الحملة الفرنسية بزعامة (نابليون) الماريجوانا والحشيش من الشرق الأوسط إلى فرنسا.

2- ثم استخراج الكوكايين من نبات الكوكا في كل أوروبا وأمريكا في نفس الفترة.

وتحدثنا البحوث والدراسات المتعلقة بالمخدرات بأن المجتمعات الإنسانية قد توصلت منذ فجر التاريخ إلى معرفة نبات القنب الهندي الذي استُخرجت من أنسجته وأليافه عدة أعراض يستعملها الإنسان، كما استعمل في بعض أوجه التخدير.(3)

حيث نجد أن تعاطي المخدرات في الماضي كان منتشرة ويتعاطاها الأفراد دون رقابة من أجهزة الدولة، بمعنى أن استعمال المواد المخدرة لم يلق أي اعتراض من أجهزة الدولة، وهذا يرجع إلى عدم معرفة أضرار المخدرات الكبرى، والجهل بالمواد المخدرة، وكذلك حب التجربة والاستطلاع بهذه المواد.

وخلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر أصبح الأفيون ومشتقاته المختلفة يُباع علناً في كل من أمريكا وأوروبا دون أي مانع أو رقابة، فأقبل الأفراد على تعاطيه دون مساءلة لأن قوانين تلك الفترة سمحت

(1) محمد السيد عبد الرحمن، الإدمان وإساءة استخدام العقاقير، دار قباء للطباعة والنشر، 2002م، ص7.

(2) مرجع سابق، ص10-11.

(3) مصباح أبو غرارة، كتاب الوعي الأمني، سلسلة علمية، تحت إشراف الإدارة العامة للعلاقات العامة، ط1، ص137.

بتعاطي المخدرات(1)، وقد نبه الأطباء والعلماء والباحثون والمثقفون لأخطار المخدرات وأضرارها الجسيمة والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسببها للأفراد والمجتمعات، فنادوا بمحاربتها ومنع تداولها وتعاطيها بكل الوسائل الممكنة.

ونتيجة لهذا التنبيه من قبل الأطباء والعلماء بالخطر الذي تسببه المخدرات بجميع أنواعها على الإنسان، استجابت بعض الدول لهذا التنبيه، وبدأت في عقد المؤتمرات والندوات التي تحد من هذه الظاهرة والأضرار التي تخلفها المخدرات والمواد المخدرة.

ومن هذه المؤتمرات المؤتمر الدولي الذي عقد سنة 1909م، وصدر عنه قرار دولي يمنع تدخين الأفيون، وفي سنة 1914م صدر قانون هاريسون في الولايات المتحدة الذي منع بيع واستعمال المنشطات والمنبهات إلا بموجب وصفة طبية، وخلال السنوات 1915 - 1931 - 1936 وقعت الدول الأوروبية على مجموعة اتفاقيات تنص على منع بيع وتعاطي المخدرات، وفي سنة 1946م صدر قرار منظمة الأمم المتحدة بمحاربة تجارة الأفيون غير المشروعة، وفي سنة 1961م وقعت مائة وخمس عشرة دولة على أهم اتفاقية لمحاربة المخدرات، وخلال الستينات من هذا القرن ازداد التعاون الدولي بشأن مكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة، وكذلك ازدادت عمليات تجارة المخدرات ومنها ازداد عدد المتعاطين والمدمنين، وأصبحت كل دول العالم تعاني من مشكلة انتشار وتعاطي وإدمان المخدرات ولكن بنسب متفاوتة وبأنواع مختلفة، وفي سنة 1971م وقعت اتفاقية سَميت باتفاقية المواد النفسية والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1976م وقضت بمنع استعمال المهلوسة عداً استعمالاتها العلمية الطبية المحدودة، وفي بداية الثمانينيات ازداد خطر المخدرات وأصبحت مصدر قلق لجميع الدول، وقامت الأمم المتحدة بدور بارز ومهم بإنشائها اللجان والمنظمات والهيئات والجمعيات لمكافحة المخدرات على المستوى الدولي وعقد مؤتمر لمكافحة المخدرات سنة 1987م بالنمسا، وفي سنة 1988م عقد مؤتمر دولي ثانٍ، وفي سنة 1989م عُقد مؤتمر دولي بلبنان يدعوا لمحاربة تجارة وبيع وتعاطي المخدرات، وفي سنة 1990م عقد اجتماع دولي لمكافحة المخدرات ينص على مكافحة زراعة وتهريب المخدرات. (2)

ثالثاً: حكم تناول المخدرات في الشريعة الاسلامية:-

من ضمن أهداف الرعاية في الإسلام هو تحقيق مقاصد الشريعة في الانسان وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ففي ذلك كله حفاظ على الانسان وتحقيق رقيه، فحفظ الدين يتم بتحقيق توحيد الله وعدم الشرك به، وحفظ النفس أي المحافظة على حياة الانسان وعدم الاعتداء عليها، وحفظ العقل هو المحافظة على العقل وعدم الإساءة إليه لأن العقل أعظم نعمة انعم الله بها على عباده بل هي التي يتميز بها الإنسان عن سائر المخلوقات الأخرى والحفاظ على العقل يكون بعدم تناول ما يذهبه مثل الخمر

(1) رجب محمد أبو جناح، المخدرات آفة العصر، دار الجماهرية للنشر، ط1، 2000، ص21.
(2) مرجع سابق، ص22-23-24.

والمخدرات، وحفظ النسل وذلك بتشريع الزواج وتحريم الزنا للحفاظ على الأعراض والأنساب وفي ذلك حفاظ على المجتمع وعلى كرامة الإنسان، لأن متعاطي المخدرات ربما يقع في مثل هذه المحرمات، وحفظ المال وذلك بتحريم السرقة والحفاظ على المال العام والخاص، وكما تعلمون فإن متعاطي المخدرات يقع كذلك في السرقة سواء كان من المال العام أو الخاص من أجل توفير المادة المخدرة.

ومن هنا فإن الشريعة الاسلامية تهدف إلى حماية الإنسان المسلم والمحافظة عليه من خلال التحقق بهذه المقاصد الخمس وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

ولقد حرمت الشريعة الاسلامية الخمر في القران الكريم قال الله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ﴾(1)

كما يقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾(2)

ويقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾(3)

وهكذا نجد أن القرآن الكريم شدد على تحريم الخمر لما له من أضرار جسيمة وعقلية علماً بأن الإسلام أشار إلى بعض منافعها قبل أن تصنع وتصبح خمراً، قال الله : ﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ﴾(4)

وبعد ما تبين أن الأضرار والآثار السيئة للمخدرات أخطر بكثير من الآثار المترتبة على الخمر المحرم، فإن المخدرات تعتبر محرمة في الشريعة الإسلامية.

ولقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان بما يملكه من نعمة العقل وميزه على العديد من المخلوقات الأخرى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾(5)

أن الشريعة الاسلامية لم تحرم الخمر ولا المخدرات لذاتها، وإنما حرمتها لأضرارها وإساءة استخدامها، وكذلك حرمتها من أجل الحفاظ على المقاصد الخمس وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

(1) سورة البقرة، الآية 219.
(2) سورة المائدة، الآية 90.
(3) سورة النساء، الآية 43.
(4) سورة النحل، الآية 67.
(5) سورة الإسراء، الآية 70.

وبعد تحريم الشـريعة الاسـلامية للخمر من خلال الآيات القرآنية التي تدل على تحريم الخمر لما له من أضـرار على صحة وعقل الإنسـان، وافق جميع فقهاء العالم الإسـلامي على تحريم تعاطي المخدرات قياساً على الخمر وذلك لما لها من أضـرار صحية كانت أو عقلية أو اجتماعية أو تربوية تفوق بكثير عن أضـرار الخمر.

وللشـريعة الإسـلامية دور كبير في اتخاذ التدابير للوقاية من آفة المخدرات وبإنزال العقوبة على المخالفين، ونعمل على أيقاظ الوازع الديني بين الأفراد، وهذا الوازع الديني يعتبر هو رقيباً على سلوك الفرد وملازماً له في حياته ومنبّهاً له بأن اقتراف المحرمات يعتبر إثماً يضر بصحته وبماله وعلاقته بأسرته، وجريمة يعاقب عليها في الدنيا والآخرة، ويقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[1]، وهذه المخدرات تعتبر من المهالك لأنها تهلك بالإنسـان وتدمره، ويقول سـبحانه وتعالى أيضـاً ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ ﴾[2]، هذه الآية توضح أن التبذير حرام والمبذّر أخ للشـيطان، والمخدرات من المحرمات وتحتاج إلى أموال كثيرة، ويجب الابتعاد عنها.

رابعاً: ظاهرة انتشار المخدرات في المجتمع الليبي:

التغير الاجتماعي سـمة من سـمات المجتمع الحي المتطور، والمجتمع الذي لا يتغير ولا يتطور، ولا يقبل التغير والتطور هو مجتمع سـاكن وجامد، وبذلك نجد أن التغير يحدث في جميع المجتمعات الإنسـانية على حد سـواء ولكنه يختلف في سـرعته وعمقه واتسـاعه، فهناك التغير الايجابي الذي يسـتفيد منه المجتمع، وهناك التغير السلبي الذي يضر المجتمع ويسبب له المشاكل.

والتغير كما يقول هير قليطس هو قانون الوجود والاستقرار موت وعدم، ومثل التغير يجريان الماء، وقال إنه من المسـتحيل أن ينزل الشـخص في النهر الواحد مرتين أي أن النهر في المرة الأولى ليس النهر في المرة الثانية، وكذلك يؤكد إن المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية والثقافية والنظم الاجتماعية في أي مجتمع تتغير عبر الزمان.[3]

ولقد شـهد المجتمع الليبي قوى التنمية والتحديث في النصـف الثاني من القرن العشـرين، فعملية التنمية والتحديث هي نموذج اجتماعي جديد، يختلف اختلافاً كبيراً عن النموذج الاجتماعي التقليدي القديم الموجود في ليبيا سـابقاً، والتنمية في ليبيا تحاول تحويل الانسـان الليبي من عالمه القديم إلى عالم جديد في فترة قصـيرة جداً، وهذا الانتقال والتحول السـريع سـوف يؤثر على الأسـرة الليبية ومن هنا تغير

(1) سورة البقرة، الآية 195.

(2) سورة الإسراء، الآية 27.

(3) حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2002، ص59.

المجتمع الليبي، وما زال في حالة تغير، والأسرة سواء بشكل المباشر أو غير مباشر من المؤسسات الاجتماعية التي ينعكس عليها هذا التغير الاجتماعي.

ومن ضمن المشكلات الاجتماعية التي أصابت المجتمع الليبي ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب والتي لم تكن تعرفها ليبيا من قبل.(1)

وقد خضع المجتمع الليبي لعمليات من التغير والتطور نتيجة الاتصال الحضاري الواسع بينه وبين المجتمعات الغربية، ففي إطار هذا التفاعل تزعزعت القيم الثقافية والاجتماعية القديمة وفقدت معناها ودلالتها في أذهان الشباب.(2)

أسباب انتشار المخدرات في المجتمع الليبي:

من المعروف أن لكل ظاهرة أسباباً ونتائج، وأيضاً لكل ظاهرة أساليب وقاية وعلاج، وأن النجاح في علاج أي ظاهرة داخل المجتمع يتوقف على معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها.

لا يمكن إرجاع ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب إلى عامل واحد، وإنما إلى عدة عوامل مختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومنها عوامل تعود للشخص نفسه.

لقد دخلت المنطقة العربية في سوق إنتاج واستهلاك المخدرات منذ قديم الزمان، وعلى وجه الخصوص خلال حقبة العصر الحديث، وذلك بسبب الاستعمار وما تتمتع به المنطقة العربية من موقع جغرافي يتوسط المشرق والمغرب من ناحية والشمال والجنوب من ناحية أخرى، مما فرض عليها أن تكون نقطة عبور القوافل المخدرات التي تعبر المنطقة.(3)

ولقد ارتفعت حدة تهريب وترويج وتعاطي المخدرات بدرجة كبيرة في أقطار الوطن العربي دون تخصيص خلال فترة الثمانينيات إذ وصلت نسبة الارتفاع في الكميات المضبوطة خلال هذه الفترة من 1980 - 1987 إلى تسعة أضعاف ما كانت عليه بالنسبة للحشيش وثمانية اضعاف بالنسبة للهيروين، وما يزيد على عشرة أضعاف بالنسبة للكوكايين، كما ارتفع عدد القضايا وعدد المتهمين فيها بنفس النسبة تقريباً من (8485) إلى (11579) قضية، ومن (7631) إلى (66238) متهما خلال هذه الفترة.(4)

لقد كانت ليبيا ولا تزال من الدول التي تستغل من قبل الصهيونية وغيرها من أجهزة الاستعمار كنقطة تجميع وعبور للمواد المخدرة القادمة من أوروبا وتركيا واليونان والشرق الأقصى، وذلك بإلقائها بواسطة

---

(1) علي الحوات، علم الاجتماع الريفي أسس ومفاهيم، منشورات ELGA، سنة 1996، ص217.

(2) محمد اضبيعة، التنشئة الاجتماعية للشباب، جامعة الفاتح كلية العلوم الاجتماعية، دار الكتب الوطنية، ط1، سنة 1999، ص126.

(3) مصطفي كارة، كتاب الوعي الأمني، سلسلة تصدرها لجنة متخصصة تحت إشراف الإدارة العامة للعلاقات العامة، ط1، ص20.

(4) نفس المرجع السابق، ص21.

استخدام السفن التركية أو اليونانية أو مراكب الصيد على الشواطئ الليبية، التي تهرب منها إلى مصر العربية عبر الحدود الشرقية، ومنها ترويجها بين الشباب[1]، ونتيجة لهذا الانتشار الهائل من المخدرات ولخطرها المدمر، فقد جزم القانون الليبي أفعال الاتصال غير المشروع بالمواد المخدرة من جلب وتصدير وتصنيع، ووضع العقوبات الرادعة للتجار والمهربين والمتعاطين واعتبرها جريمة كبرى يعاقب عليها القانون، وخصص القانون جهات مختصة للتصدي وعلاج هذه الآفة.

وقد سعت المخططات الأمريكية والصهيونية وما زالت تسعى إلى تفكيك الهوية الاسلامية والعربية والنيل من مقومات الأمة العربية والاسلامية وهذا تهديد للقومية العربية، وتهديد لأمن المنطقة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري، وهذا ما نسميه (العولمة) التي هي في الواقع أمركة العالم، وهيمنة أمريكية صهيونية على العالم.[2]

والعولمة هي عملية منظمة وهادفة، تعمل على تدمير الحصن الأخلاقي والديني والتربوي والفكر لدى الانسان، كما تعمل على نزع القيم التربوية والتاريخية والدينية والاجتماعية لدى الفرد، وذلك باستخدامها للعديد من وسائل الإعلام والدعاية، وهذا يحدث خللاً في توازن الفرد الفكري والاجتماعي والسلوكي.

والعولمة بالنسبة لعالمنا العربي الإسلامي، تحمل مخاطر وتحديات، وتحمل إلينا كل المفاسد والمفاتن والموبقات والإثارات والترويج للمسكرات والمخدرات، كما تحمل الينا بعض الألفاظ الغريبة التي لا تليق بلغتنا وآدابنا وتراثنا وديننا، وبالطبع وبلا شك فإن تلوث بيئتنا العربية الإسلامية بما تحمله العولمة ينعكس سلباً بل انعكس على شبابنا وأطفالنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا كما ينعكس على هويتنا العربية الإسلامية.

وللأسف فقد نجح الغرب في غرس العديد من الأفكار في عقول شبابنا وقد ثبت بلا شك أن الغرب بما فيه من الصهيونية هو السبب الأول والمباشر وراء انتشار المخدرات، وكل هذه السموم البيضاء والسوداء في مجتمعاتنا، بهدف القضاء على ثروة البلاد وهم الشباب عمار المجتمع وركيزته، لأن إفساد عقول الشباب يترتب عليه إفساد المجتمع بكامله، كما لعبت وسائل الأعلام العالمية التي تنشرها وتبثها الدول الغربية بصورة مباشرة وغير مباشرة دوراً مهماً ومؤثراً في انتشار المخدرات أيا كان نوعها بين الشباب في الدول العربية الإسلامية، حيث تساهم هذه الوسائل في عرض العديد من الصور المضللة للحقائق، وهذا يساعد على تشويش ذهن الشباب المشاهدين، وعدم وضوح الحقيقة لديهم، ومن هذه الصور أن يعرض فلم سينمائي أو مسلسل تلفزيوني على إحدى الفضائيات، يصور المخدرات كوسيلة للاستثارة الجنسية، أو يعتبرها الحل الأمثل للتخلص من الهموم، والضغوطات النفسية.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص33.

(2) عابد عبد الله أبو مغيصيب، فيصل محمد الزراد، الإدمان على الكحول والمخدرات والمؤثرات العقلية، دار اليمامة للطباعة والنشر، ط1، سنة 2001، ص379.

ومن خلال ذلك نجد أن أسباب انتشار المخدرات بين الشباب كثيرة ومتنوعة، تختلف باختلاف ظروفهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكن على الرغم ما ذكرناه من الأسباب وراء انتشار **المخدرات بين الشباب إلا أن هناك أسباب عامة تؤدي بالشباب إلى تعاطي المخدرات فمن هذه الأسباب ما يلي:** [1]

1- الشعور بفقدان الحب، والعطف، والتقدير، والفشل في تحقيق الذات بالطرق السوية، والإصابة ببعض الأمراض النفسية التي تؤدي إلى التوتر والصراع، والقلق النفسي.

2- الفشل المدرسي، أي فشل الطالب في الدراسة، مما يجعله يترك المدرسة في سن مبكرة وهذا يؤدي إلى انحرافه.

3- دافع الاستمتاع الجنسي، لما كانت المخدرات تؤثر على الإدراك، وتخدر المراكز العقلية الحساسية، فإنها سببت اعتقاداً خاطئاً لدى الشباب بأن تعاطي المخدر يؤدي إلى زيادة النشاط الجنسي.

4- التنشئة الأسرية الخاطئة التي تقوم على القوة المفرطة، أو اللين الزائد في المعاملة، والتي تذهب الرقابة فيها إلى حد الاهمال، والسلبية، والتصدّع الأسري، بسبب الخلافات المنتشرة بين الأب والأم، وتضارب سياستهما في تربية أبنائهما أو بسبب الطلاق أو الهجر أو الانفصال.

5- رفاق السوء، إن كثيراً من انحرافات الشباب في مجال المخدرات، تتم على سبيل التقليد أو حب الاستطلاع أو المجاراة لأصدقائه أو المباهاة والتفاخر بالجرأة أو الرجولة المبكرة، إلى تعاطي المخدرات التي يتعاطاها أصدقاؤه.

6- الرخاء والترف إلى درجة التي يندفع فيها الناس عامة، والشباب خاصة وراء اللهو، والملذات، وخاصة في مجال المخدرات حيث يغيب العقل، ويتوقف الإدراك.

7- ضعف الوازع الديني، والأخلاقي، حيث تفشل بعض الأسر في تنشئة أبنائها على القيم الدينية التي تكون رادعة للإنسان من الانزلاق إلى هاوية المخدرات.

8-عدم توفر الفرص والمرافق الكافية للترويح، حتى تقضي أوقات الفراغ فيما ينفع الفرد والمجتمع، فأوقات الفراغ إذا لم يحسن استغلالها تصبح ظرفاً مناسباً للنمو الإجرامي، وخاصة جرائم المخدرات.

وقد رصدت إحدى الدراسات العلاقة بين تعاطي المخدرات وأوقات **الفراغ وتوصلت إلى ما يلي:**[2]

أ- أن أغلب الأفعال الإجرامية يرتكبها الفرد أثناء وقت فراغه، وقد يرجع هذا إما إلى طبيعة الفعل الإجرامي نفسه، أو إلى طبيعة وقت الفراغ نفسه، حيث يتحرر الإنسان من قيود العمل، ورقابته على سلوكه، ويجد فيه مجالاً لانطلاق أهوائه وإشباع رغباته وميوله.

(1) إعداد الدكتورة مفتاح محمد قزيط، جريدة صدى المكافحة، العدد17، ص14.

(2) نفس المرجع السابق، ص14.

ب- أن نسبة كبيرة من تعاطي المخدرات ترتكب بقصد الاستمتاع بوقت الفراغ.

خامساً: الأضرار المترتبة على تعاطي المخدرات في المجتمع الليبي:

إن أضرار المخدرات، ومخاطرها الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، قد تضخمت لدرجة كبيرة وهي حرب حقيقية، يجب أن تعلن لها حالة الطوارئ، فهي خراب خلقي، واجتماعي، ومادي، وصحي، وفكري، وثقافي، إنها داء رهيب يفتك بالفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي، إنها لعنة تصيب الفرد، وكارثة تحل بالأسرة، وخسارة تلحق بالمجتمع.

إن المتعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة، سواء كانت مخدرات طبيعية أو صناعية من مهبطات ومنشطات ومنبهات ومهلوسات وكحوليات وحشيش وهيروين ومورفين وكوكايين إلى غير ذلك من المسميات الأخرى المعروفة علمياً ودولياً ومحلياً، يتعرض للعديد من الأضرار النفسية والجسمية والاجتماعية والاقتصادية والتي تعود عليه وعلى أسرته وعلى مجتمعه بالهلاك والفساد.

ومن أجل ذلك سعت معظم الدول العربية المتحضرة الى تشريع العديد من الضوابط والقوانين الدقيقة، وذلك لحسن استخدام المواد المخدرة في الأغراض الطبية والعلمية المشروعة، والمسموح بها قانوناً وشدّدت العقوبة على أي شخص يتصل اتصالاً غير مشروع بهذه المواد المخدرة، ولقد وضعت هذه التشريعات والقوانين حفاظاً على الإنسان من هذه الأثار التي تسببها المخدرات.

إن هذه الأضرار المترتبة على تعاطي المخدرات لم تنشأ من فراغ، وإنما نتيجة للعديد من الدراسات التي أجريت، والتحليلات العلمية التي قام بها عدد كبير من العلماء، وراوا في ذلك أن للمخدرات آثاراً كثيرة وضارة بالإنسان منها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

الأضرار الصحية:

إن من المسلم به أن الشخص الذي يتعاطى المخدرات لفترة طويلة، ويتعود عليها، فإنها سوف تؤثر عليه صحياً وتسبب له العديد من المشاكل داخل جسمه، من اضطرابات نفسية وعقلية، وإن الاستمرارية على تعاطي المخدرات تؤدي بالفرد إلى مرحلة الإدمان، وهي عدم القدرة على ترك هذه المواد المخدرة.

ومن أهم الأضرار الصحية الناتجة عن تعاطي المخدرات، أنها تؤثر على البدن من حيث قوته وحيويته، ونشاطه، وتحدث خللاً في الإدراك الحسي، وينخفض مستوى الأداء الفكري، والتدني في مستوى القدرة على الإنتاج، ومن الثابت علمياً أن تعاطي المخدرات يؤثر سلباً في سلامة جسم المتعاطي.

أن بعض العقاقير المخدرة إذا استخدمها الإنسان ولو لغرض العلاج، واستمر في استعمالها مدة طويلة من الزمن، فإنها تحدث تغيراً في الجسم لا يستطيع إذا حُرم منها أن يعمل بطريقة طبيعية ذلك أن الاستمرار

في سوء الاستعمال يؤدي بالشخص إلى التعلق بالمخدر فيكرس كل وقته ونشاطه للتفكير في الحصول على المخدر وتعاطيه.[1]

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الإدمان على العديد من المواد المخدرة يؤدي إلى إيطاء كبير في سرعة ضربات القلب وإلى هبوط حاد في ضغط الدم، وارتشاح في الرتين مما يسيب فشل في وظائف التنفس، ثم إلى الوفاة.[2]

الأضرار الاجتماعية:

إن تعاطي المخدرات أياً كان نوعها والإدمان عليها تعتبر مشكلة اجتماعية خطيرة باتت تهدد أمن المجتمع وسلامته، والأمر لا يقتصر على مجتمع معين، وإنما يجتاح المجتمعات الإنسانية بأسرها، كما أن تعاطي المخدرات يعود بأسوأ النتائج على الفرد أولاً في وضعه الاجتماعي وفي تحقيق واجباته ثم بعد ذلك على الأسرة ومنها يستفحل الأمر إلى المجتمع، كذلك يعد سبباً مباشراً لوقوع العداوة والبغضاء بين الناس حتى الأصدقاء منهم، وأيضاً من الأضرار الاجتماعية المترتبة عن تعاطي المخدرات الرشوة والسرقة والانحرافات الخلقية والدعارة.

ونجد أن الاعتماد على العقاقير المخدرة يدفع بالفرد إلى عدم المسئولية واللامبالاة بواجباته العائلية، فهو بدلاً من أن يسعى إلى توفير حاجيات أفراد أسرته، يتجه إلى صرف أمواله على المخدر، بل إنه قد يسخّر أفراد اسرته للعمل من أجل توفير المخدر له، ولو كان ذلك عن طريق الدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم، والمساس بالفضيلة، والعفّة، والشرف، وذلك لأنه عندما يسيطر المخدر على الفرد فانه يصبح على استعداد لأن يتنازل عن كل شيء ويضحّي بكل شيء في سبيل الحصول عليه.[3]

ومن الأضرار الاجتماعية أيضاً التي تسببها المخدرات أنها تهدم الأخلاق مثلماً أنها تهدم الجسد، وتكسب الشخص المتعاطي عادات سيئة، وإذا ركزت على أسلوب الشخص المتعاطي لوحدته يفقد الحياء والخجل، فنجده يشتم الناس في الشوارع، كما أن المتعاطي لا يتحكم في قواه العقلية، وعدم السيطرة، وكذلك يضعف عنده الرادع الخلقي، والضمير الانساني، ويصبح المدمن قابلاً ومندفعاً إلى ارتكاب الأفعال الجنسية وغير الجنسية، فيقوم بتصرفات لا يقبلها هو إذا كان صاحياً، كما أن تعاطي المخدرات يسبب في الانحلال الاجتماعي والخروج عن القيم والعادات والأعراف التي وضعها المجتمع، وظهور فئات فاسدة الأخلاق وفاقدة الضمير والروح الوطنية والإنسانية، وزرع بذور الشر والفساد، ويعملون على نشر الرذيلة، وهذا الخطر لا يشمل الفرد وحده وإنما يتعداه ويصل إلى المجتمع، وهذه الجماعات الفاسدة تؤثر بدورها على الأفراد،

(1) محمد رمضان بارة، مرجع سابق ذكره، سنة 1989، ص39.
(2) محمد سلامة غباري، الادمان – أسبابه – نتائجه علاجه، سنة 1901، ص17.
(3) محمد رمضان بارة، مرجع سابق ذكره.

والخطر الأكبر هو شمول وامتداد هذه الأخطار لتشمل أجزاء كبيرة من الوطن، و عندئذ يصاب مجتمعنا بالانحلال الاجتماعي.

الأضرار الاقتصادية:

إذا نظرنا إلى أثر المخدرات على الإنسان من الناحية الاقتصادية، نجد أن الشخص أول ما يبدأ في عملية تعاطي المخدرات مع أصدقائه مجاناً بدون مقابل، وهذا ناتج عن مجاملته لأصدقائه، أو حب استطلاع، أو نتيجة لتسكين بعض الآلام، ولكن بعد ذلك يتعود على المخدر، فيبدأ هو بنفسه في البحث عن هذا المخدر، فيذهب إلى أصدقائه ليتحصل على المخدر ولكن بمقابل، ربما يكون هذا المقابل مبلغاً يسيراً من المال، ثم يعود إليهم بعد انتهاء المخدر مرة ثانية، فيكون المبلغ أكبر وهكذا وفي كل مرة تزيد الجرعة المتعاطاة ويزيد ثمنها إلى أن يفلس المتعاطي.

ونجد أنه كلما كانت الحياة الاقتصادية سيئة في مجتمع ما، كلما كان هناك احتمال أقوى لاندفاع أفراد هذا المجتمع إلى تعاطي المخدرات، اعتقاداً منهم أنها تنسيهم الواقع الذي يعيشونه.

والشخص الذي يقبل على تعاطي المخدرات يفقد صفاته الاجتماعية العادية، ويصبح منحرفاً، ومجرماً، فهو لم يعد قادراً على العيش الطبيعي في المجتمع، والكفاح من أجل الحياة، كما يفقد قدرته على تحمل المسئولية تجاه أسرته وأطفاله، بل يصبح ضرراً وآفة لاقتصاد المجتمع، إذ يلجأ هذا الشخص المدمن إلى السرقة التي تقوده الجريمة.[1]

فنتيجة انتشار المخدرات بين الشباب داخل المجتمعات، والتي لم تكن تعرف من قبل بهذا المستوى، فالمجتمع كان سعيداً وكل فرد منه يعمل من أجل العيش وكسب المال الحلال، أما بعد انتشار هذه الآفة في العديد من المجتمعات فقد أثرت على نسبة كبيرة من الشباب، ومن هنا بدأت المجتمعات في التفكير لمحاربتها والتصدي لها، وهذا يحتاج إلى بذل الجهود الصعبة والامكانيات الكبيرة والأموال الطائلة، وهذه الأموال بدلاً من أن تصرف في إقامة المشاريع وإنشاء المصانع وتشييد المباني العامة من مدارس ومستشفيات ومصحات تعود على المجتمع بالخير والهناء، بدأت الدولة في صرف الأموال في بناء المصحات الخاصة لعلاج المدمنين وتوظيف العديد من الأشخاص في مكافحة المخدرات إلى غير ذلك من الجهات الخاصة الأمنية التي تقوم بمحاربة ظاهرة انتشار المخدرات، فكلها أموال صرفت بسبب هذه الآفة الخطيرة.

كذلك من الأضرار الاقتصادية، أن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات يصبحون غير قادرين على الإنتاج، وعلى ممارسة عملهم في صورته الطبيعية، وهذا يؤثر على الانتاجية داخل أي مصنع، وبالتالي يصبح المتعاطي عالة على المجتمع، وعلى أسرته وهو في نفس الوقت يحتاج إلى المزيد من المال لشراء المخدرات، والتي يرتفع ثمنها يوما بعد يوم.

---

(1) علي الحوات، الوعي الأمني، سلسلة علمية تصدرها لجنة متخصصة، تحت إشراف الإدارة العامة للعلاقات العامة باللجنة الشعبية العامة للعدل، ط1، ص86.

سادساً: موقف القانون الليبي من ظاهرة تعاطي المخدرات:

يعتبر القانون من أهم الضوابط الاجتماعية التي تتجه إليها جميع المجتمعات الانسانية، وذلك من أجل نشر الأمن والسلام داخل المجتمع، ومنع الفوضى والمشاكل.

وهذه القوانين تفرض على الأشخاص اتباعها، وعدم الخروج عن قواعدها لأنها توفر الأمن والطمأنينة لهم، ونجعلهم يعيشون حياة سعيدة خالية من المشاكل والأمراض، ويوجد عقاب لكل من يحاول الخروج عن هذه القواعد أو مخالفتها، وما دامت هذه القوانين وضعت من أجل الإنسان وفي صالحه وتوفر كل ما يتطلبه في حياته، فيجب عليه الحفاظ على هذه القوانين واحترامها والسير على نهجها وفعل ما تأمره به، والابتعاد عن كل ما تنهاه عنه.

إن للقانون والمؤسسات القضائية والعقابية دوراً كبيراً في الحد من المشاكل التي تحدث داخل المجتمعات من سرقة، وقتل، وتخريب، وتعاطي المخدرات، وبالنسبة لمشكلة تعاطي المخدرات يجب أن تكون العقوبة عليها قاسية ولا رحمة فيها، وخاصة على التجار والمهربين فكم من حالة قتل كان سببها عدم الوعي وتناول المخدرات، وكم من حادث سير كان سببه للتعاطي، وكم من فعل غير أخلاقي كان سببه التعاطي...إلخ من الجرائم التي حدثت بفعل تعاطي المخدرات.

إن ليبيا أصبحت خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك منذ الفتح الإسلامي، وموقف الشريعة الاسلامية من ظاهرة المخدرات وانتشارها واضح البيان، بالرغم من عدم ذكر اسم المخدرات صراحة في القرآن الكريم، وإنما ورد في القرآن أن كل ما يفسد العقل حرام تناوله سواء كان قليلاً أم كثيراً، قياساً على الخمر، ولقد صدر مرسوم ملكي إيطالي ثم الاعلان فيه عن دمج الاقليم الليبي في المملكة الايطالية سنة 1939م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت أحكام القانون الايطالي هي السائدة في ليبيا إلى أن صدر قانون العقوبات الليبي (28) سنة 1953م.[1]

ويعتبر القانون الصادر في سنة 1953م هو أول تشريع ليبي بعد القانون الإيطالي، وهذا القانون قرر عقوبات جنائية ضد من يتصل بالمخدرات اتصالاً غير مشروع، حيث نصت المادة (311) من هذا القانون على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات، كل من اتجر بالمواد المخدرة، أو حازها، أو جلبها للغير، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد عن ست سنوات إذا بيعت تلك المواد، أو سلمت لأشخاص دون الثامنة عشر، كما نصت المادة (312) على كل من أعد محلاً عاماً أو خاصاً أو سمح بإعداد محل من هذا القبيل لاجتماع أشخاص لتعاطي المخدرات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، إذا لم يشترك في الجريمة المنصوص عليها، وكذلك أصدر المشرع الليبي القانون

(1) مواضيع الدكتور عبد الرحمن أبو توتة، الوعي الأمني، سلسلة علمية تصدرها لجنة مختصة تحت اشراف الادارة العامة للعلاقات العامة باللجنة الشعبية العامة للعدل، ط1، ص 103.

رقم (44) لسنة 1956م بشأن مكافحة المواد مخدرة و الذي عمل بمقتضى القانون لسنة 1963م، ثم أصدر المشرع الليبي القانون رقم (23) لسنة 1971م بشان المخدرات.[1]

ونتيجة لانتشار المخدرات داخل المجتمع الليبي، وخاصة في ظل الظروف السياسية الراهنة، والانفلات الأمني، رأى المشرع الليبي هذه الخطورة والأفة التي بدأت تهدد أمن البلاد وتشمل عقول الشباب.

سابعاً: الأساليب المختلفة للوقاية والعلاج من ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات:

أ- دور الدين الاسلامي.

ب- الدور الأسري.

ج- دور المؤسسات التعليمية.

د- دور وسائل الأعلام.

أ- دور الدين الاسلامي في علاج ظاهرة انتشار المخدرات:

إن للخدمة الاجتماعية عدة محاولات في علاج الشباب المنحرفين بالعديد من الأساليب العلاجية، والتي تتماشى مع مجتمعنا الاسلامي الذي يتميز بقيمه الروحية وتقاليده النابعة من الشريعة الإسلامية.

والدين الاسلامي له دور كبير في تعديل النفس البشرية وتغييرها من الأسوأ إلى الأحسن، فإذا فهم الشخص واستوعب الدين الاسلامي بما يحوي من فوائد تعود على الشخص بالخير والصلاح وتجعله يعيش حياة سعيدة في الدنيا وفي الآخرة فإنه بالطبع سوف يتغير ويسير على نهج هذا الدين، والدين الاسلامي يعتبر منهجاً يصلح للوقاية والعلاج، لأنه يحتوي على العديد من التعاليم، ويمهد للناس طريق الهداية التي توصلهم إلى تنمية شخصيتهم، وتنظيم مشاعرهم وعواطفهم وضبطها ويزيل القلق ويقضي على التوتر، ولذلك يقوي العلاقات الاجتماعية وينشر الفضيلة ويدعم الأخلاق.

والسلوك غير السوي لا يمكن تعديله بالعقاب أو بالقوانين التي يضعها المجتمع فقط، لأن المجتمع لا يمكنه مراقبة كل سلوك منحرف، ولا يستطيع عقاب كل مجرم، وسيفلت الكثير من المنحرفين، وإنما هناك اتجاه آخر في تعديل السلوك المنحرف، وهو توعية الشباب وتعريفهم بالدين الإسلامي، وأن هناك مراقباً على كل فعل يفعله الانسان في حياته، حتى وإن كان لوحده، وهذا المراقب أقوى من كل قانون وعقاب، وهو الله سبحانه وتعالى الذي يعلم بتصرفات عباده، ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء وهو بكل شيء عليم.

فإذا كان بعض أو العديد من علماء الغرب يلجؤون إلى استخدام بعض الأساليب التي جاء بها الدين الاسلامي مثل تنمية الشخصية وتنظيم المشاعر وإزالة القلق والقضاء على التوتر، وأيضاً توعية الشباب

(1) محمد رمضان بارة، شرح أحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الليبي وتعديلاته، سنة 2003م، ص22 – 23.

وتعريفهم بخطورة هذه الظاهرة، أليس الأولى بنا أن نتجه إلى الاسلام وأن نسير على نهجه ونعلمه لشبابنا حتى تصبح شخصيتهم متزنة متكاملة.

وقد حاولت الخدمة الاجتماعية ممارسة أساليب العلاج الاسلامي التي صنفتها إلى مجموعة أساليب مناسبة لشخصية الانسان بمكوناتها البنائية والوظيفية كما يلي:

1- العلاج الاسلامي بتنمية العقيدة الاسلامية.

2- العلاج الاسلامي بتنمية الجوانب الخلقية.

3- العلاج الاسلامي بتنمية الجوانب العقلية.

4- العلاج الاسلامي بتنمية القيم الاجتماعية.

ب- الدور الأسري:

لقد اعتنى الاسلام عناية كبيرة بالأسرة، وذلك لأهميتها، وباعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وهي الوسط الأول الذي ينشأ فيه الطفل ويتفاعل معه ويبني مع أفراده علاقات مباشرة، ويتلقى فيه أسس تنشئته وتربيته الأولى، ويبدأ فيه تأسيس الخطوط الأولى لشخصيته.[1]

وتستطيع الأسرة المسلمة القيام بالدور الهام والخطير المتوقع والمطلوب منها دينياً واجتماعياً في تنشئة وتربية ورعاية أطفالها وقائياً وعلاجياً وإنشائياً، وفي مساعدتهم على تحقيق نموهم الشامل، وفي توفير الجو النفسي والروحي والاجتماعي الملائم للجميع، وهي نفسها أيضاً تحتاج إلى الرعاية السليمة التي تعدها للقيام بأدوارها وواجباتها ومسئولياتها تجاه أطفالها.

والأسرة هي التي تحدد تصرفات الأفراد، وتشكل حياتهم، وهي مصدر العادات والأعراف والتقاليد وقواعد السلوك، فنجد الطفل يتصرف تصرفات الأسرة نفسها، ويتكلم كلامهم نفسه.

ومن العوامل التي تعزز ظهور المتعاطين والمدمنين داخل الأسرة هي:[2]

- الابتعاد العاطفي بين أفراد الأسرة.
- انتشار الأنانية والبطالة بينهم.
- عدم احترام العادات والتقاليد والقوانين الاجتماعية.
- التقليد الأعمى للأخرين.
- الانحلال الخلقي داخل الأسرة.
- ضعف الميول الديني داخل الأسرة.

---

(1) عمر محمد الشيباني، دراسات في التربية الاسلامية والاجتماعية في الاسلام، دار الحكمة، سنة1992، ص289.

(2) رجب محمد أبو جناح، المخدرات آفة العصر، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2000، ص 125-126.

- انهيار القيم والمثل العليا.
- انتشار العدوانية بين أفراد الأسرة.
- تردد بعض المنحرفين والمتعاطين للمخدرات على الأسرة.

للأسرة أهمية كبرى في علاج ظاهرة المخدرات، والعلاج الأسري يكون من أجل تنمية نظام أسري صحي يقوم على الإرشاد والمراقبة وتعديل أفكار واتجاهات الشباب حتى يمتنعوا عن هذه الظاهرة.

وتعتبر الأسرة من أهم العوامل في تشكيل الشخصية والسلوك الفردي، وخاصة في السنين الأولى من عمر الطفل، فهذه المرحلة يتلقف فيها الطفل كل ما يجده داخل الأسرة من قيم ومعايير وعادات وتقاليد، وتكون لها تأثير في حياته، فالطفل يولد وليس به ميل فطري لأي عمل سواء كان العمل خيراً أم شراً، ولكن الأسرة هي التي تجعله يعرف ويميز بين الخير والشر، ومن هنا يبدأ دور الأسرة تجاه هذا المولود الجديد في عملية التنشئة الأسرية، وهي عادة الأسلوب الذي يتبعه الآباء داخل الأسرة، من أجل إكساب الأبناء أنواع السلوك، والتنشئة الأسرية هي تهيئة المناخ الأسري الملائم للأبناء داخل الأسرة حتى يصبحوا ناضجين جسمياً وعقلياً ونفسياً.

ج- دور المؤسسات التعليمية:

تشمل المؤسسات التعليمية المدارس والجامعات والمعاهد، بمعنى الاهتمام بالطالب منذ دخوله للمدرسة، أي من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم الجامعي.

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع بهدف تعليم أبنائه وتربيتهم وتزويدهم بالثقافات، والمدرسة منظمة رسمية تسير وفق لوائح وقوانين محددة، ولا شك أن المدرسة تمثل خط الدفاع ضد ظاهرة الإدمان على المخدرات التي تجتاح المجتمع، فهي تملك من المناهج التربوية والوسائل التعليمية بما يمكنها من تحصين الأجيال الناشئة بالمناعة الاجتماعية و لنفسية، والفكرية، والثقافية ضد هذه الهجمة.[1]

وإن مشكلة خطيرة مثل الإدمان على المخدرات لا تحتمل التأني في المواجهة لها، بل يجب وضع الحلول المناسبة لها ومواجهتها بسرعة، وعلى المدرسة أن تضع قضية الادمان ضمن المنهج الدراسي، وذلك من أجل توعية الطلبة بالأسلوب العلمي الدقيق، والتنبيه على الآثار المدمرة التي تتركها المخدرات على الفرد، ويجب جعل الطلبة مدمني طموح وتقدم ورفاهية وسعادة وحفاظ على المجتمع لا مدمني مخدرات وأمراض ومشاكل.

ويعتبر موضوع المخدرات من أخطر الموضوعات؛ لأنه يتعلق أساساً بالشباب، ويمس مستقبل البلاد، ومواجهته ليست مجرد العقاب أو العلاج، وإنما لابد من الوقاية منه، وخير السبل للوقاية هو التربية السليمة، فلا شك أن تنشئة الشباب على أسس تربوية قوية تعتبر عاملاً جوهرياً في التصدي لهذه المشكلة

(1) نبيل راغب، أخطر مشكلات الشباب القلق، العنف والانسان، والاكتئاب، سنة 2003، ص 91.

منذ البداية [1]، ويمكن للمدرسة محاربة المخدرات من خلال عمل جماعات تبث نشاطها للطلبة، وكذلك عقد ندوات ومحاضرات داخل المدرسة، ويتم توعية الطلبة بالأضرار التي تسببها المخدرات، مع بيان كيفية مواجهتها، وكذلك على المدرسة أن تعمل معارض يتم فيها عرض لوحات فنية تعبر عن المأساة التي يعاني منها مدمنو المخدرات، وعمل مجلات ونشرات خاصة بالمدرسة تحث على محاربة هذه المخدرات وتساهم في علاج هذه الظاهرة.

أن المدرسة هي أول وسط يحتك به الطفل بعد خروجه من الأسرة التي كان مقيداً بمحيطها من إخوة ووالدين وبعض الأقارب، وكانت علاقته بسيطة ومحدودة، ولكن بعد الخامسة أو السادسة من عمره يبدأ الطفل بالاحتكاك بالعالم الخارجي، ويبدأ في تكوين علاقات مع الأخرين من تلاميذ ومدرسين ومدراء مدارس، حيث يواجه الطفل العديد من الطبقات داخل المدرسة، ويحاول التقليد والاندماج ويكتسب القيم والمبادئ والمعايير، وتبدأ شخصيته في التكوين والنمو واتخاذ طابع معين.

ج- دور وسائل الأعلام:

إن وسائل الاعلام المختلفة في عالمنا المعاصر سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة تعتبر من أهم المؤسسات التربوية ذات التأثير القوي على الرأي العام، وتوجيه الأمة الوجهة الصحيحة أو الحقائق الواضحة بقدر ما تكون هذه الصحة أو السلامة في المعلومات أو الحقائق، لكون الأعلام في ذاته سليماً قوياً، أو هو علم الاتصال بالجماهير. [2]

ونجد أن الفرد في حياته يتأثر بالعديد من الأفراد والجماعات، وكذلك يتأثر بوسائل الاعلام من صحف وجرائد ومجلات، وإذاعات مرئية أو مسموعة، ونجد أن هذه الوسائل في وقتنا الحاضر متوفرة لدى جميع فئات المجتمع، ونتيجة لتداول هذه الوسائل بين الناس فهي بالطبع تؤثر في سلوكهم سواء كانت خيراً أو شراً، وبالرغم من وجود ووسائل الاعلام الجيدة والحريصة على المجتمع، تحث على التربية والتعليم والالتزام بالدين الإسلامي، وتدعوا إلى الأخلاق، فإن مهمتها بالدرجة الأولى توعية الناس والنهوض بهم إلى أعلى مرتبة، وإبعادهم عن المفاسد والأخطار ومن بينها مشكلة تعاطي المخدرات، إلا أن هناك وسائل إعلام ومحطات وجرائد ومجلات لا يهمها إلا الربح المادي فقط وذلك من خلال الدعاية التي تعتبر محل اتهام، لأنها تنشر الانحلال الخلقي، وتبث النزاعات بين الأفراد، وخاصة الأحداث منهم، لأنها تقودهم إلى الانحراف والاجرام.

ووسائل الإعلام أنواع، فمنها وسائل مقروءة كالصحف والمجلات، والكتب والنشرات، ومنها سمعية كالإذاعة والندوة، والخطابة، والمناقشة، ومنها بصرية كاللوحات الفنية، ومنها سمعية بصرية كالتلفزيون، والمسرح والسينما، ومنها شخصية كالمقابلة والمحادثة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 193.

(2) علي جريشة، نحو إعلام إسلامي، ط1، سنة 1989، ص 23.

وإن لكل من هذه الوسائل دوراً كبيراً في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات والتصدي لها من خلال البرامج المختلفة ونشر الوعي العلمي بين فئات المجتمع، وتوعيتهم، وتعريفهم بالأضرار التي تسببها المخدرات على الإنسان، كما يجب أن تكون البرامج والمشروعات المقدمة من خلال هذه الوسائل غايتها محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات وعلاجها، مع مراعاة الإخراج الجيد وبالشكل المناسب والجذاب للقارئ وأن تكون متفقة مع التعاليم الإسلامية، وأن تخاطب هذه البرامج كافة الأعمار داخل المجتمع، وبلغة يفهمها معظم الناس حتى تعم الفائدة من هذه البرامج.

كما يجب عرض بعض التقارير والصور والعقوبات في الصحف والجرائد والمجلات وفي الإذاعة المرئية والمسموعة لتجار المخدرات الذين يجلبون هذه السموم إلى البلاد فتحطم العديد من الشباب، وتتم تطبيق العقوبة عليهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

ومتاحف ومصانع وأسواق، كل هذه الإيجابيات تجعل الشباب يستفيدون استفادة كبيرة ويعرفون مصالحهم ومصالح مجتمعهم، ولا يعرضون أنفسهم لأي خطر يضرهم ويضر مجتمعهم.

الخاتمة

إن تعاطي المخدرات أيا كان نوعها ومن ثم الإدمان عليها، مازالت مشكلة تعاني منها العديد من المجتمعات، وخاصة المجتمعات العربية، وبالتحديد المجتمع الليبي، إذا الأمر يتطل وضع استراتيجية من أجل الحد من هذه الظاهرة داخل مجتمعنا الليبي، وذلك من خلال الاهتمام بالقوانين والشرائع المتعلقة بتعاطي المخدرات أو الاتجار فيها حتى تكون عبرة لضعاف النفوس والعمل على وقاية الشباب من المخدرات من خلال التوجيه والارشاد النفسي والاجتماعي ابتداءً من المراحل العمرية الأولى، وخلق فرص عمل لهؤلاء الشباب كلاً حسب قدرته، أيضاً الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية حول ظاهرة انتشار المخدرات وإقامة ورش عمل داخل المدارس والمعاهد والجامعات والاستفادة من نتائجها والعمل على الحد من انتشار هذه الظاهرة بين الشباب.

نرجو أن يكون هذا العمل بداية لمزيد من الجهود في سبيل القضاء على آفة المخدرات، ونسال الله سبحانه وتعالى أن يحفظ شباب الأمة العربية الاسلامية بصفة عامة، وأن يحفظ الشباب الليبي بصفة خاصة من هذا الوباء القاتل وهو (المخدرات).

قائمة المراجع

1- القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة.

2- عبد السلام بشير الدويبي، كتاب الوعي الأمني، سلسلة علمية تصدرها لجنة متخصصة، ط1.

3- رمضان محمد القذافي، الصحة النفسية والتوافق، دار الرواد، ط1، 1992م.

4- محمد زايد، آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان، دار الأندلس للطباعة، 1988م.

5- محمد السيد عبد الرحمن، الإدمان وإساءة استخدام العقاقير، دار قباء للطباعة والنشر، 2002م.

6- مصباح أبو غرارة، كتاب الوعي الأمني، سلسلة علمية تحت إشراف الإدارة العامة للعلاقات العامة، ط1.

7- رجب محمد أبو جناح، المخدرات آفة العصر، دار ليبيا للنشر، ط1، سنة 2000م.

8- محمد رمضان بارة، أحكام تعاطي المخدرات في التشريع الليبي دراسة مقارنة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، سنة 1989م.

9- حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2002م.

10- محمد أضبيعة، التنشئة الاجتماعية للشباب، جامعة طرابلس - كلية العلوم الاجتماعية، دار الكتب الوطنية، ط1، 1999م.

11- عابد عبد الله أبو مغيصيب، الإدمان على الكحول والمخدرات والمؤثرات العقلية، دار اليمامة للطباعة والنشر، ط1، سنة 2001م.

12- سهيل الحاج، المخدرات جريمة العصر، دار الشمال للطباعة والنشر، ط1، سنة 1988م. 13- محمد سلامة غباري، الإدمان - أسبابه - نتائجه - علاجه - المكتب الجامعي الحدي الاسكندرية، سنة 1991م.

14- عمر محمد الشيباني، دراسات في التربية الاسلامية والاجتماعية في الاسلام، دار الحكمة سنة 1992م.

15- نبيل راغب، أخطر مشكلات الشباب- القلق - العنف - الادمان - الاكتئاب، سنة 2003م.

16- إبراهيم نافع، كارثة الادمان، مركز الأهرام للترجمة، ط1، 1989م.

17- علي جريشة، نحو إعلام إسلامي، ط1، 1989م.

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	اسامة اعطية قدارة سمير فرج ضو	دور العلاج الطبيعي في إعادة تأهيل عضلات الساقين ما بعد الإصابة بدوالي الساقين السيدات من العمر (30-50)	8 - 1
2	عادل بن يونس	Validation of an Arabic version of the brief pain inventory in Libyan patients with chronic pain	29 – 9
3	Adel D. El Werfalyi Salem A. Hassan Alhusein M Ezarzah	A Taxonomic Study of Medicinal Plants in Al Shaafin Reserve, in Musallata - Libya	50 - 30
4	مصطفي محمد العويمري فتح الله لامين عبدالعزيز ميلود عمار محمد	تأثير برنامج تدريبي لتطوير بعض المتغيرات البدنية والمهارية والمستوى الرقمي لمسابقة دفع الجلة لطلاب كلية التربية البدنية بجامعة المرقب"	65 - 51
5	Emad Eldin Dagdag Salah Eldin Elgarmadi Fathi Ghanem	**Physical, Chemical, and Microbiological Analysis of Mud Sediment from Lapindo, Sidoarjo**	75 - 66
6	جمعة عبد الحميد شنيب عائشة صالح كجمان	دور الاعلام في ترسيخ ثقافة القبول بنتائج الانتخابات	85 -76
7	عبد الكريم علي نامو	الملاحة البحرية عند الفينيقيين1200ق.م – 450ق.م	91 - 86
8	صالح ابراهيم ابوعجيلة عبد المنعم احمد المختار نوري عاشور الشماح	علاقة بعض السمات الشخصية بالخجل لدى طالبات السنة الأولى في كلية التربية البدنية جامعة صبراتة	104 – 92
9	هدى فتحي مخلوف نعيمة عمر بص	الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بالجامعة الأسمرية الإسلامية	132 – 105
10	جميلة مفتاح الجنزوري عزيزة سليمان اقجام	نادي الاتحاد الرياضي ودوره الثقافي والاجتماعي والسياسي في مدينة طرابلس 1943-1969م	167 – 133
11	حميد رجب السويح محمد مفتاح جابر محمد مسعود عبد الرازق	إمكانية تطبيق إدارة الجودة على خدمات التعليم العالي من أجل الحصول على الاعتمادية بجامعة المرقب	187 - 168
12	علي أحمد الدوماني	تشاد بين التدخلات الفرنسية والاضطرابات المحلية (1960-1982م) دراسة تاريخية	211 - 188
13	فاطمة علي الطبال	قضية الانتحال في الشعر الجاهلي	224 - 212
14	فتحية علي رمضان بن خير	أحداث الحياة الضاغطة وعلاقتها بمستوى الصلابة النفسية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية.	243 -225

15	أسامة سالم محمد الشريف	متطلبات اختيار القادة للعمل الإداري بأندية الرياضات البحرية في ليبيا	262 - 244
16	فوزية أمحمد صابر	دور الإشراف التربوي في توجيه المعلم المبتدئ أثناء الزيارات الصفية	282 - 263
17	نجاة سالم عبد الله زريق نجمة عمار الأحيمر	واقع مستوى الصلابة النفسية لدى معلمات مرحلة التعليم الأساسي بمراقبة تعليم قصر الأخيار "دراسة ميدانية	294 - 283
18	عبد الحميد عبد القادر الرعيض	مدى فاعلية برنامج إرشادي باللعب في تخفيض النشاط الزائد للأطفال المتأخرين عقلياً بمركز الأمل لدوي الاحتياجات الخاصة مصراتة.	318 - 295
19	فاطمة سالم الشعاب	التوتر النفسي لمدربي كرة الطاولة في بطولة ليبيا (2021)	325 - 319
20	محمد بركة عبدالله حسين الشيخ أحمد محمد المختار أبوبكر محمد	" تأثير انزيمات العضلات الهيكلية والمتغيرات الفسيولوجية على الكفاءة البدنية لدى لاعبي المسافات المتوسطة"	353 - 326
21	مفتاح ميلاد الهديف د-ونيس محمد الكراتي	ظاهرة الفقر وبعض العوامل المؤدية اليها في المجتمع الليبي.	391 - 354
22	فرج نجم الدين الحراري موسى أحمد موسى	الآثار الاجتماعية للمخدرات على الشباب الليبي تعاطي المخدرات بين الشباب الليبي	410 - 392

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى